

## من وزير المالية إلى

**الموضوع:** طلب توضيحات حول الإعفاء من غرامات التأخير الموظفة على الصفقات العمومية  
**المرجع:** مكتوبكم بتاريخ 02 مارس 2015

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم وشركة إطار مجمع صفقة عمومية، اعتمادا على كراس الشروط الإدارية العامة المعتمد ضمن الصفقة والكراس المطبق على الأشغال، مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز يقوم بمقتضاها المجمع بتجهيز وإنجاز خطوط كهربائية ذات ضغط عالي وأن الصفقة المذكورة شهدت تأخيرا في الإنجاز ولم يقع التسليم الوقتي لكل المشروع في نفس الوقت حيث تم التسليم الجزئي لكل خط على حده (من مارس 2007 إلى جوان 2011).

كما بينتم أنكم طلبتم من الشركة التونسية للكهرباء والغاز تمكينكم من الإنتفاع بإجراءات التخلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية المنصوص عليها بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 باعتبار أن التسليم النهائي لم يتم بعد وأن التسليم الوقتي للصفقة تم قبل 31 ديسمبر 2011. غير أن الشركة المذكورة طالبتكم بإمضاء التسليم النهائي وتطبيق خطايا التأخير على الصفقة مكتفية بالتخلي عن غرامات التأخير بعنوان آخر تسليم جزئي أي بتاريخ 06 جوان 2011. فطلبتم بالتالي توضيحات في الغرض.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 11 من القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 14 لسنة 2012 المؤرخ في 15 أوت 2012، يتم التخلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية المبرمة في ميدان البناء والأشغال العمومية التي تم التصريح في شأنها بالتسليم الوقتي قبل 31 ديسمبر 2011.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة بالصفقة التي أنجزها المجمع المذكور أعلاه لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وإذا تم التصريح في شأنها بالتسليم الوقتي قبل 31 ديسمبر 2011 كما هو مبين أعلاه، فإنه يمكن للمجمع الانتفاع بإجراءات التخلي عن غرامات التأخير المنصوص عليها بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

مع العلم، أنه طبقاً لأحكام الفصل 22 من القانون المذكور لا يمكن أن ينجرّ عن تطبيق  
الإجراء المتعلق بالتخلي عن غرامات التأخير، إرجاع غرامات التأخير المتعلقة بالصفحة  
موضوع مكتوبكم إذا تمّ استخلاصها قبل دخول قانون المالية التكميلي لسنة 2012 حيز  
التطبيق، أي المستخلصة قبل 25 ماي 2012.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات التقدير والإحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه  
المدير العام للدراسات  
والاستشارات الاقتصادية

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي